



نخيل نيوز / العراق

اصدرت وزارة المالية، اليوم الخميس، توضيحاً بشأن اطفاء السلف الممنوحة لموظفي دوائر الدولة.

وذكر بيان للوزارة، أن "الوزارة تود ايضاح ماتردد في مواقع التواصل الاجتماعي على ان هناك اطفاء للسلف الممنوحة لموظفي دوائر الدولة".

واضاف ان "احد المواد الواردة في قانون الموازنة، المادة (15) التي تنص على لوزير المالية اضافة تخصيصات لغرض إطفاء السلف الحكومية للسنوات السابقة لغاية 2023/12/31 والتي صرفت نتيجة لقوانين نافذة وبعد ان يتم تدقيقها من ديوان الرقابة المالية الإتحادي ومصادقة مجلس الوزراء عليها، على ان تكون هذه السنة الأخيرة لتسويتها، وهو ما يؤكد على ان السلف المذكورة بالمادة (15) تخص السلف الحكومية حصراً وليس المقصود بها السلف الممنوحة سواء للموظفين او لكبار المسؤولين".

وتابع ان "بعض فقرات تعليمات تنفيذ الموازنة المرتبطة بذات الشأن جاءت على النحو الآتي:

1 -قيام دائرة المحاسبة بتدقيق وتأييد مبالغ السلف المصروفة في سجلاتها وبالتنسيق مع الادارات المعنية.

2 -اثبات المبالغ المعادة من هذه السلف من قبل تلك الجهات ويتم تبويبها حسب اوجه الصرف وحسب تبويب الموازنة السنوية مع ذكر تبويب الباب والقسم في حالة كون السلف محسوباً على النفقات الجارية سواء التي لها تخصيصات مدرجة ضمن الموازنة العامة الاتحادية للدولة للسنوات مدار البحث ولبعض الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وحسب التبويب المعمول به ضمن قانون الموازنة العامة الاتحادية لعام 2023/ بالإضافة الى ان يتم التنسيق مع وزارة التخطيط

نخيل نيوز

بشأن تدقيق مبالغ السلف التي تخص المشاريع الاستثمارية والتي لها تخصيصات مدرجة ضمن الموازنة العامة الاتحادية للسنوات مدار البحث لغرض تمكّنها من اصدار القرار المناسب بشأن اضافتها واشعار دائرة المحاسبة لغرض التدقيق والمطابقة مع الحسابات الختامية لكل سنة وتأيد ديوان الرقابة المالية الاتحادي عليها واشعار دائرة الموازنة بشأن وضع التخصيصات المالية لها.

3-قيام الدوائر المعنية بتقديم موازين المراجعة معززة بأدلة اثبات الى دائرة المحاسبة موضحاً فيها مبالغ السلف المرصدة في حساباتها او حسابات دائرة المحاسبة فيما يخص النفقات الجارية او الاستثمارية بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

4 -تقوم دائرة المحاسبة بتزويد دائرة الموازنة بجدول تفصيلية مدققة وموضح فيها مبالغ السلف والجهات المصروف لها مؤيدة بذلك صحة البيانات الواردة فيها والمدرجة تخصيصات لها ضمن الموازنة العامة الاتحادية للسنوات مدار البحث ولكل سنة على حده.

5-تقوم دائرة الموازنة برفع التوصية الى مجلس الوزراء الإتحادي لاتخاذ قرار بإطفاء واطافة التخصيصات المالية لها دون ان يترتب عليها صرف فعلي ولأغراض التسوية القيدية وعلى ان تكون سنة 2023 الاخيرة بتسويتها .